

# بعد عام من اغتصابه السلطة، قائد الانقلاب يعترف بفشله أمنياً واقتصادياً



الجمعة 29 مايو 2015 م

لم يستطع قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي تحميل الواقع القبيح الذي وضع البلاد فيه جراء فشله على كافة الأصعدة والمستويات، حتى اعترف بالأمس بهذا الفشل خلال اجتماعه برؤساء الأحزاب السياسية المؤيدة له من خلال قوله: "إن الفساد لا يزال متواصلاً في هيئات ومؤسسات الدولة، والبيروقراطية لا تزال تحكم معظم وزارات، مضيفاً أن التحدى الأكبر الذي يواجه مصر الآن رغم سوء الأوضاع الأمنية، هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيئ".

ونقل عدد من حضروا الاجتماع، تصريحات أخرى لقائد الانقلاب تصب في نفس الإطار من الاعتراف بالفشل خلال عام من حكمه والذي تصاعدت فيه معاناة المصريين؛ حيث قال: "إن هناك 5 آلاف قرية على مستوى الجمهورية لم تصلها خدمات الصرف الصحي، ولم تصل هذه الخدمة إلا لـ 400 قرية فقط".

رصد تقرير لموقع وراء الأحداث حصاد عام من الفشل الأمني والاقتصادي خلال عام من حكم قائد الانقلاب؛ حيث كان الفساد والفشل هو العنوان الأبرز للفساد وفقاً للأحدث تقارير "منظمة الشفافية الدولية"، فإن انتشار الفساد في مصر هو أهم العوامل الرئيسية وراء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري من ناحية، والدولة بأكملها من ناحية أخرى، حتى وصل ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد إلى 94 في عام 2014.

وتؤكد عدة تقارير عودة الفساد داخل كل أجهزة وقطاعات الدولة خلال عام السيسي الأول؛ نظراً لانشغال كافة أجهزة الدولة بمحاربة المعارضين سياسياً على حساب الاهتمام بتطهير ومراقبة مؤسسات الدولة المختلفة. الأمن فيحسب ما صرخ به السيسي نفسه، فإن "سوء الأوضاع الأمنية في البلاد" تعد أحد أبرز التحديات التي واجهها خلال عامه الأول، إلا أن مراقبين ونشطاء سياسيين يؤكدون فشله بشكل تام في تحقيق أية إنجازات تذكر على أرض الواقع في هذا الملف.

ويرى مراقبون أن خير دليل على ذلك هو الحالة الأمنية المتربدة التي تشهدها سيناء لأول مرة في تاريخها، رغم الانتشار الأمني المكثف هناك.

وفي وقت سابق، أعلن الدكتور طارق خاطر، وكيل وزارة الصحة بشمال سيناء، على سبيل المثال، أن إجمالي عدد القتلى من قوات الأمن والمدنيين خلال عام السيسي الأول بلغ 177 قتيلاً ممن تم نقلهم إلى المستشفيات.

ويحسب المرصد المصري للحقوق والحريات، فإن عدد القتلى من المدنيين تجاوز "الـ 600 قتيل"، بالإضافة إلىآلاف المعتقلين والمهجرين قسرياً من منازلهم.

وفيمما يخص الحالة الأمنية في باقي محافظات الجمهورية، فقد انتشرت حوادث العنف والتغييرات بشكل غير مسبوق في مصر، كما ارتفعت حالات الاختفاء القسري والاختطاف والقتل خارج إطار القانون، وهو ما يؤكّد فشل خطط السيسي في استعادة الأمن والاستقرار للشارع المصري على مدار عام كامل. فشل اقتصادي يمثل فشل السيسي الاقتصادي هو العنوان الأبرز للمرحلة فبحسب اقتصاديين، فإنه ليس أول على الانهيار الواضح في الاقتصاد المصري خلال عام السيسي الأول من هروب العديد من البنوك الأجنبية والشركات الكبرى من السوق المصرية؛ نظراً لحالة عدم الاستقرار في البلاد التي تجعلها بلداً طارداً للاستثمار الأجنبي.

كانت عدة مصارف أجنبية قد قررت الانسحاب من مصر، وآخرها بنك بيريوس اليوناني، بعد إبرام صفقة مع البنك الأهلي الكويتي لشراء أصوله، وسبق "بيريوس اليوناني" عدد من البنوك والمؤسسات العالمية، منها من خرج بالفعل من الاقتصاد المصري، ومنها من يسعى للخروج ويبحث عن فرص للشراء، مثل البنك الوطني العماني "ذي أواف نوفا سكوشيا" الكندي، و"سيتي بنك" العالمي .

لم يقتصر الانسحاب من السوق المصري على البنوك الأجنبية فحسب، بل طال كذلك عدداً كبيراً من الشركات العالمية العملاقة، كان آخرها شركة "مرسيدس بنز"، التي أعلنت نقل نشاطها للجزائر، وسيقتصر شركه "باسف" الألمانية العملاقة للكيماويات، وشركة "يلدرز" التركية للصناعات الغذائية، مؤخراً أحدى شركات مجموعة الخرافى التي أعلنت نيتها اللجوء إلى التحكيم الدولى لتسوية خلافتها مع السلطات المصرية، لتنضم إلى 37 شركة عربية وعالمية تصل متطلباتها بشكل إجمالي إلى أكثر من 18 مليار جنيه.

وبالإضافة لذلك، فإن ارتفاع العجز في الموازنة وتراجع الاحتياطي النقدي ساهم بشكل كبير في تراجع سعر الجنيه أمام الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في ارتفاع أسعار الخضر والفاكهة والمواد التموينية والسلع الأساسية في مصر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء بعد رفع الدعم عن البنزين، وهو ما شكل أعباء اقتصادية جديدة على المواطن المصري.